

أنماط استهلاك بعض منتجات الألبان

د . حسن عبد الغفور العباسى

قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة - جامعة القاهرة

• تقدیم •

يشكل الغذاء بمنزلة رئيسياً في قائمة إنفاق كل فرد وميزانية كل أسرة في المجتمع . وتزداد أهمية هذا البند في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية . إذ يمثل الإنفاق على السلع الغذائية خلاها الجزء الأكبر من الإنفاق الكلي ، نظراً لحدودية الدخول من ناحية ، وزيادة طلب الأفراد على هذه السلع لإشباع احتياجاتهم المتزايدة بما يرفع أسعارها من ناحية أخرى . واتفاقاً مع هذه الحقيقة يلزم التسويف إلى أن من بين أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية مصر العربية توفير قدر كافٍ من السلع الغذائية يسمح باقتصى إشباع لاحتياجات سكانها منها ، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج المحلي منها ، وكذا عن طريق الاستيراد في الأحوال الاضطرارية ، إلا أن ما يحدث من تزايد مضطرب في نصيب السلع الغذائية من الإنفاق الاستهلاكي الفردي والأسرى بما يؤثر على مستوى المعيشة وميزانية الدولة ليتطلب دراسة هذه الظاهرة .

وقد اهتم كثير من الباحثين بدراسة العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي على سلعة أو أكثر من السلع الغذائية وبين بعض المتغيرات المتوقعة تأثيرها عليه . ففي دراسة أجراها يس (١٩٨١) لتقدير دوال الاستهلاك الإنفاقية للحوم الطيور والدواجن في ريف وحضر جمهورية مصر العربية باستخدام بيانات بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٧٤ / ٧٥ ، توصل إلى أن الميل الحدي لاستهلاك اللحوم الداجنة يتزايد بمعدل متزايد حتى حد معين من الإشباع ثم يأخذ بعد ذلك في الزيادة بمعدل متناقص . كما توصل إلى أن هذه السلع تعد شبه ضرورية وأن سكان الريف أقل استجابة من سكان الحضر في تغييراتهم الاستهلاكية

الإنفاقية والكمية منها . وفي دراسة أخرى قام بها عبده (١٩٨١) تبين وجود اختلافات معنوية بين المرونات الاستهلاكية الداخلية المقدرة من علاقات بسيطة للأسر ذات الأحجام المختلفة وذلك بالنسبة لمجموعات السلع الغذائية موضع الدراسة باستثناء مجموعة الألبان والفاكهه .

كما توصل جمعة ومصيلحي (١٩٨٣) في دراستها لأثر حجم الأسرة والدخل على الإنفاق الغذائي في الريف والحضر المصري إلى أن الإنفاق على مجموعات السلع الغذائية موضع الدراسة يستجيب بدرجة أقل للتغيرات في حجم الأسرة بالمقارنة لاستجابته للتغيرات في إجمالي الإنفاق الفردي وذلك في كل من الحضر والريف ، وتبين لها أيضاً أن الإنفاق الفردي على جلة الغذاء والشراب وعلى مجموعات السلع الغذائية المدروسة - باستثناء مجموعات الحضر واللحوم والبيض في الحضر ، والألبان والمشروبات في كل من الحضر والريف - يميل نحو الانخفاض بزيادة حجم الأسرة . وفي دراسة أخرى لنفس الباحثين (١٩٨٣ ب) عن أثر الأسعار والدخل على السلوك الاستهلاكي للأغذية بين المناطق أكدوا على ضرورة الحصول على تقديرات غير تجتمعية عند دراسة خواص الطلب الإقليمي حيث أن التقديرات التجمعية للمستوى القومي لا تسمح بالتوصل للمرونات الداخلية للمناطق ، في حين يمكن بالعكس الحصول على المرونات الداخلية التجمعية كمجموع مرجح للمرونات الداخلية المقدرة للمناطق المختلفة .

وتبين من دراسة أجراها ناصر وآخرون (١٩٨٣) تناقص نسبة الإنفاق على الأغذية ذات المنشأ الحيواني والمتمثلة في اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك والألبان وذلك بسبب ارتفاع أسعار هذه السلع فوق قدرة أصحاب الدخول المنخفضة . كما توصل عوض وآخرون (١٩٨٣) إلى أن طبيعة الاستهلاك من كل من اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض والألبان والأسماك تختلف في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية ، إذ ترتفع قيم المرونات الإنفاقية وبالتالي قيم المرونات الداخلية في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية بالنسبة لهذه السلع ماعدا لحوم الدواجن .

واستنتج حجازى وآخرون (١٩٨٣) من دراستهم لبعض العوامل المؤثرة على استهلاك اللحوم والألبان في ريف وحضر محافظة الدقهلية أن أهم العوامل تأثيراً على الكمية المستهلكة من اللحوم هي المستوى التعليمي ، والإنفاق على الألبان ومنتجاتها والحبوب والمشروبات ، والإنفاق الغذائي والإنفاق على الاستهلاكات العامة ، والإنفاق على جلة البروتين الحيواني ، بينما كانت أهم العوامل ذات التأثير المعنوي على استهلاك الألبان

السائلة تمثل في المستوى التعليمي ، والإنفاق على الحبوب والنشويات والاستهلاكات العامة ، والإنفاق على كل من منتجات الألبان والمشروبات واللحوم الحمراء والبيضاء ، والإنفاق الغذائي ، والإنفاق الاستهلاكي الكل .

• مجال البحث وطرق الدراسة •

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر كل من الدخل وحجم الأسرة على الاستهلاك الفردي من مجموعة منتجات الألبان ، وهى : اللبن الحبيب ، والجبن الأبيض ، والجبن القريش ، والزبد ، والسمن البلدى . ويركز البحث على هذه المجموعة لأنها تمثل أحد المكونات الرئيسية لغذاء الإنسان ، كما أن متوسط الاستهلاك الفردي منها يعد أحد المؤشرات الدالة على مستوى معيشته . ونظراً لأن البحث يعتمد على بيانات بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ فإنه يتناول بالتحليل الاعتبارات النظرية الواجب مراعاتها عند تقدير منتحيات (إنجل) وبعض أوجه القصور في بيانات ميزانية الأسرة وكيفية معالجتها . كما يتضمن تقدير هذه المنتحيات لكل من الريف والمحضر باستخدام ثلاث صور رياضية مع إدخال حجم الأسرة وعدد الأطفال ، بالإضافة إلى الدخل بالنسبة للبن الحليب ، وحجم الأسرة مع الدخل بالنسبة للمنتجات الأخرى المدروسة . ويحاول هذا البحث استخلاص بعض المتضمنات ذات الأهمية لتخذلي القرار وللأبحاث المستقبلية في هذا المجال .

أهم الاعتبارات النظرية الواجب مراعاتها عند تقدير منتحيات (إنجل) :

يقوم الباحثون عادة بتقدير العلاقة بين الدخل والاستهلاك إحصائيا دون إعطاء الجانب النظري أهمية تذكر ، ولهذا يتعرضون لمخاطر إهمال القيد النظري المقبول على معاملات هذه العلاقة . فالدراسات الناجحة من وجهة النظر العلمية هي تلك التي تعطى، هناما خاصا لكل من النظرية الاقتصادية المحددة لأساس العلاقة والبيانات المكونة لمدة التحليل . وتتمثل البداية في تقدير منحنى (إنجل) المعبر عن العلاقة الاستهلاكية - الدخلية والذي يظهر بالرموز كالتالي :

$k_r = \text{دالة}(L / s_1, s_2, \dots, s_n)$ ، حيث

$k_r = \text{ الإنفاق على السلعة}$

$L = \text{دخل المستهلك}$

$s = \text{أسعار السلع من } 1 \text{ إلى } n .$

ويشير الخط المائل بعد الدخل إلى أن الأسعار ثابتة بالنسبة للمستهلكين ، ويرجح هذا الثبات إلى أن بيانات ميزانية الأسرة تجمع في فترة زمنية قصيرة تكون الأسعار خلالها واحدة لجميع المستهلكين . على أن ذلك لا ينفي احتمال اختلاف أسعار المستهلكين باختلاف الجودة . وتقدير المعادلة السابقة يفترض أن بيانات ميزانية الأسرة تظهر أنها طا مختلفة من الاستهلاك مقابل مستويات الدخل المختلفة ، وينظر للمتغيرات الأخرى على أنها عشوائية ولذلك يجب البدء بمجموعة من الأسر متشابهة في تفضيلاتها و مختلفة في دخಲها ، نظراً لأن بحوث ميزانية الأسرة تتضمن ثبات الأسعار والعوامل الأخرى غير الدخل بسبب تجمع العينة في منطقة جغرافية محددة ، فإنه يفضل استخدامها على السلسل الزمنية لأعتبرها أقرب إلى التجارب العملية التي تتم في ظل ظروف محكمة .

ولانقضن النظرية الاقتصادية أي قيد على منحنى (انجل) سوى قيد التجميع ، والذي ينص على أن الإنفاق المتباين به على السلع موضع الاعتبار يجب أن يساوى إجمالى الإنفاق عليها . وهذا يتطلب استخدام صورة خطية عند دراسة الإنفاق على السلع مرة واحدة ليتحقق هذا الشرط ، غير أن الواقع العملي يفرض استخدام أكثر من صورة رياضية لأن أنماط إستهلاك السلع تباين ، وبعضها لا يمكن استهلاكه إلا بعد أن يصل الدخل إلى مستوى معين ، وبعضها الآخر يصل الاستهلاك منه إلى درجة التشبع . وهذا يعني أن النظرية الاقتصادية لا تعطي أي دليل على الشكل الدالي المناسب للعلاقات الاستهلاكية - الدخلية للسلع ، بل يخضع ذلك لاختبارات الباحثين ، والتي يتوقف عليها بالتالي حجم المرويات الداخلية المقدرة .

ويعتبر عامل تكوين الأسرة من أهم الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير المرويات الداخلية حيث يتوقع الحصول على تقديرات متحيزه لهذه المرويات إذا لم يعالج حجم الأسرة علاجاً مناسباً . ويتم معالجة هذا العامل بقياس الاستهلاك والدخل للفرد الواحد بالأسرة عن طريق قسمة كل من إجماليهما على عدد أفراد الأسرة بغض النظر عن أعمارهم أو جنسهم . على أن هذه الطريقة لا تخلو من العيوب وخاصة في العينات العشوائية والتي يكون فيها متوسط الدخل في ارتباط عكسي مع عدد الأطفال في الأسرة . وللتلافي هذا العيب تتبع أساليب مختلفة منها استخدام الوحدات الاستهلاكية وهي عبارة عن أرقام قياسية ينسب فيها الفرد الموجود في الأسرة إلى الفرد البالغ . فمثلاً الفرد أقل من ١٤ سنة (ذكر أو أنثى) يمثل ٥٢٪ ، وحدة استهلاكية ، بينما الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ - ١٧ سنة يمثل الذكر منهم ٩٨٪ ، وحدة إستهلاكية والأخرى ٩٪ ، وحدة استهلاكية

(Stone ١٩٥٣) . وتبني هذه الأوزان على أساس الاحتياجات الغذائية للأفراد وخاصة احتياجاتهم من الطاقة ، ورغم أن هذه الطريقة تمثل تهديباً للبيانات فإنها لا تخلو من الإنتقادات . فهي تقيس الاستهلاك من جانب واحد وهو الطاقة ، في حين يحتاج الإنسان في حياته إلى عناصر أخرى غيرها تختلف باختلاف الأفراد والأجناس ، فقد يحتاج الطفل يومياً إلى كوبين من اللبن ، بينما يقل احتياج البالغ عن ذلك ، وهذا معناه أن نسبة احتياج الطفل من اللبن إلى احتياج البالغ منه ستكون أكبر من الوحدة ، وهو عكس ما تنص عليه هذه الطريقة . كما أن هناك انتقاداً آخر لها من وجهة نظر تحليل الطلب ، فالباحثون لا يهتمون بالكميات المثلثة التي يجب إعطاؤها أو استهلاكها من السلع في حد ذاتها ، بل بمدى اتفاقها مع سلوك المستهلكين في نمط مشترياتهم لهذه السلع .

وما سبق توضح الحاجة إلى مقياس مكافئ مبني على سلوك السوق . وقد وضع Sydenstricker and King (١٩٢١) مقياساً مكافئاً أعيد اكتشافه بواسطة Prais and Houthakker (١٩٥٥) . ويتوقف استخدام هذا المقياس على المدف من التحليل ، فإذا كان المدف هو قياس استجابة الدخل فإن حجم الأسرة لا يمثل مشكلة ، أما إذا كان المدف هو حساب إعانات أو فرض ضرائب معينة بالنسبة للأسر المختلفة فإنه يلزم إدخال حجم الأسرة في الحساب .

بعض أوجه القصور في بيانات ميزانية الأسرة وكيفية معالجتها :

تخضع المرونات الدخلية المقدرة من بحوث ميزانية الأسرة لبعض التحفظات بسبب القصور المحتمل حدوثه في البيانات . ومن الممكن أن يصمم بحث ميزانية الأسرة ليقابل أغلب متطلبات التحليل الاقتصادي القياسي بواسطة التصميم المناسب للعينة . ولكن نظراً لأن هذه الأبحاث مكلفة ، وأنها تغرس لأغراض مختلفة عن التحليل الاقتصادي القياسي ، فإن على المرء التحفظ عند استخدامه لبياناتها في مثل هذا التحليل . ومن أوجه القصور التي قد تظهر في بيانات ميزانية الأسرة ما يلي :

(١) الخطأ في جمع بند من بنود هذه الميزانية ولتكن الطعام ، وهذا لا يسبب مشكلة في التحليل الاقتصادي .

(٢) الخطأ في جمع بيانات عن الدخل ، وهذا يؤدي إلى تخفيض المرونات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، ويتسبب عنه تقليل حجم المرونة عنها يمكن أن تكون عليها في الحقيقة . ولا ينطبق ذلك فقط على بحوث ميزانية الأسرة ، بل يشمل كل

التقديرات التي يكون فيها العامل المستقل عرضة للخطأ . وبإضافة إلى ذلك فإن فرض Friedman (١٩٥٧) بوجود فرق بين الدخل المسجل في العينة والدخل الفعلى المؤثر في الاستهلاك يجعل مفهوم الدخل الذي يحكم الإنفاق لا يتطابق مع أي تعريف محاسبي للدخل خلال فترة زمنية معينة .

(٣) إجمالي الإنفاق الاستهلاكي يمكن استخدامه بدلاً من الدخل كمتغير مستقل ، مع ملاحظة أن ذلك قد يؤدي إلى تقدير غير متسق .

(٤) كفاية تقدير المرويات ، ويمكن زيادة باختيار مجال كبير للمشاهدات تشمل الدخول المرتفعة والمنخفضة ، مع زيادة عدد المشاهدات في فئات الدخول المرتفعة . ومن الخطأ أن ينصب تصميم العينة على الحصول على تقديرات لمتوسطات المجتمع ، لأن تقديرات لمعاملات الانحدار .

(٥) مشكلة تعدد تباين الخطأ ، و يجب التغلب عليها بترجيح المشاهدات عند تحليل الانحدار . وتساعد هذه الأوزان في الحصول على تقديرات أكثر دقة من تحليل الانحدار . ولا يجب الخلط بين هذه الأوزان وأية أوزان أخرى تستخدم للحصول على تقديرات غير متتحيزة لمتوسط المجتمع . فالأوزان الأخيرة تعتبر ضرورية في حالة استخدام عينة غير عشوائية ، عدد أفراد كل فئة فيها غير متماثل مع واقعها في المجتمع .

(٦) استخدام متوسطات الفئات بدلاً من البيانات الأصلية يتبع عنه تقديرات أقل كفاية وأكثر تحيزاً ، وذلك للتباين الموجود في كل فئة . ورغم أنه لا تنسى عن هذا الاستخدام مشاكل كبيرة ، فإنه من الأفضل للحصول على تقديرات غير متتحيزة ترجح متوسطات الفئات بأوزان تتناسب عكسياً مع التباين ، كأن ترجع بعدد أفراد كل منها .

توصيف البيانات المستخدمة في التحليل :

تعتمد هذه الدراسة على بيانات قطاعية من بحث ميزانية الأسرة بالعينة الذي أجرى في جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٤ / ٧٥ . ويتضمن البحث المذكور بيانات تفصيلية عن الإنفاق والاستهلاك السنوي والفصلي للأسرة من المجموعات الغذائية المختلفة لفئات الإنفاق المحددة في العينة ، وذلك بالنسبة لكل المناطق الحضرية والريفية في الجمهورية . كما يشتمل نفس البحث على بيانات عن بعض التغيرات المستقلة كدخل الأسرة وعدد الأفراد وعدد الأطفال في الأسرة لكل من الفئات الإنفاقية المختلفة .

• النتائج والمناقشة •

يضم جدولان (١ ، ٢) بيانات محسوبة من بحث ميزانية الأسرة المذكور عن لاستهلاك الفردى من كل من اللبن الحليب ، والجبن الأبيض ، والجبن القريش ، والزبد ، والسمن البلدى ، بالإضافة إلى دخل الأسرة ، وعدد الأفراد في الأسرة ، وعدد الأطفال فيها ، والدخل الفردى للفئات الانفاقية المختلفة فى كل من حضر وريف مصر عام ١٩٧٤ / ٧٥ . ويوضح من الجدولين أن استهلاك الفرد من كل من اللبن الحليب ، والجبن الأبيض ، والسمن البلدى تزايداً طردياً بزيادة دخل الأسرة في الحضر والريف ، مع ملاحظة غير معدل الزيادة في هذا الاستهلاك في الحضر عنه في الريف . وبلغ متوسط الاستهلاك السنوى للفرد من اللبن الحليب عام ١٩٧٤ / ٧٥ حوالي ١٦,٧٣ كيلوجرام في الحضر وحوالى ١٠,٢٥ كيلوجرام في الريف أى بزيادة نحو ٦٣,٢ % في الحضر عن معدله في الريف . وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع المستوى الثقافى لسكان الحضر ، رغم أن متوسط عدد الأطفال في الأسرة أقل في الحضر عنه في الريف . كما بلغ متوسط الاستهلاك الفردى السنوى من الجبن الأبيض في نفس العام حوالي ٢ كيلوجرام في الحضر ، وحوالى ١,٥٨ كيلوجرام في الريف أى بزيادة نحو ٢٦,٦ % في الحضر عن معدله في الريف وهي أقل بكثير عن السابق ذكرها في حالة اللبن الحليب . وقد يرجع ذلك لانخفاض المعدلات الاستهلاكية وتفضيلات المستهلكين . أما بالنسبة لمتوسط الاستهلاك الفردى السنوى من السمن البلدى فتشير بيانات نفس الجدولين إلى أنه بلغ في كل من الحضر والريف حوالى ١,٨٤ ، ١,٨٤ كيلوجرام على الترتيب أى بنقص نحو ٦,٢٦ % في الحضر عن معدله في الريف .

ويلاحظ من جدولين (١ ، ٢) أيضاً أن الاستهلاك الفردى من الجبن القريش تباين بزيادة دخل الأسرة في الحضر ولم يتأثر كثيراً بهذا التغير في الريف . وبلغ متوسط الاستهلاك الفردى السنوى في هذا المتبين عام ١٩٧٤ / ٧٥ حوالي ٣,٣١ كيلوجرام في الحضر ، وحوالى ٦,٦٢ كيلوجرام في الريف ، أى أن الفرد في الحضر يستهلك نحو نصف ما يستهلكه نظيره في الريف . وهذا يتفق - كما سبق القول - مع النمط الاستهلاكى وتفضيلات المستهلكين في المدن . وبالنسبة للزبد فيتبين زيادة استهلاك الفرد منه بزيادة دخل الأسرة في كل من الحضر والريف . وبلغ متوسط الاستهلاك الفردى السنوى من هذا المتبين في نفس العام حوالي ٧٧,٠ كيلوجرام في الحضر وحوالى ١,٣١ كيلوجرام في الريف ، بمعنى أن استهلاك الفرد من الزبد في الحضر كان يمثل نحو ٥٨,٨ % من استهلاك نظيره في الريف .

جدول (١)

متوسط نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة من الإلسان ومتبايناتها وبعض التغيرات المستقلة
حسب فئات الإنفاق السنوي للأسرة في حضر مصر عام ١٩٧٤ / ٧٥

نوات الإنفاق بنسبة الإنفاق	عدد الأفراد	الكميات المستهلكة (كيلوجرام)						المتوسط معلم الائتمان
		لين جلوب	جين أبيض	جين قرنيش	زبد	سمون بلدي	دخل الإسراف	
أقل من ٥٠	٢٧	١,٦٨	١,٤٣	١,٤١	١,٤١	١,٣٣	٣٤,٨٢	٣٣,٣
٥٠ - ٥٥	٧٢	٢,٢٩	٢,٢٢	٢,٢٢	٢,٢٢	٢,٢٣	٢٢,٩١	٣٩,٧
٥٥ - ٦٠	١١١	٥,١١	٥,١١	٥,١١	٥,١١	٥,١١	٨٦,٥٨	١١٣,٤
٦٠ - ٦٥	٧٥	٥,٥٦	٥,٥٦	٥,٥٦	٥,٥٦	٥,٥٦	١٢٥,٩٢	١٢٣,٢
٦٥ - ٧٠	٧٣٥	٦,٥٦	٦,٥٦	٦,٥٦	٦,٥٦	٦,٥٦	١٧٦,١٦	١٣٣
٧٠ - ٧٥	١٠٣	٦,٥٦	٦,٥٦	٦,٥٦	٦,٥٦	٦,٥٦	٣٣,٣	٣٣,٣
٧٥ - ٨٠	١٥	٦,٥٦	٦,٥٦	٦,٥٦	٦,٥٦	٦,٥٦	٣٣,٣	٣٣,٣
٨٠ - ٨٥	١٥	٦,٥٦	٦,٥٦	٦,٥٦	٦,٥٦	٦,٥٦	٣٣,٣	٣٣,٣
٨٥ - ٩٠	٧٥	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٩٠ - ٩٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٩٥ - ١٠٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٠٠ - ١٠٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٠٥ - ١١٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١١٠ - ١١٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١١٥ - ١٢٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٢٠ - ١٢٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٢٥ - ١٣٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٣٠ - ١٣٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٣٥ - ١٤٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٤٠ - ١٤٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٤٥ - ١٥٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٥٠ - ١٥٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٥٥ - ١٦٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٦٠ - ١٦٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٦٥ - ١٧٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٧٠ - ١٧٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٧٥ - ١٨٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٨٠ - ١٨٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٨٥ - ١٩٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٩٠ - ١٩٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
١٩٥ - ٢٠٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٠٠ - ٢٠٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٠٥ - ٢١٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢١٠ - ٢١٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢١٥ - ٢٢٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٢٠ - ٢٢٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٢٥ - ٢٣٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٣٠ - ٢٣٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٣٥ - ٢٤٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٤٠ - ٢٤٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٤٥ - ٢٥٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٥٠ - ٢٥٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٥٥ - ٢٦٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٦٠ - ٢٦٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٦٥ - ٢٧٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٧٠ - ٢٧٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٧٥ - ٢٨٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٨٠ - ٢٨٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٨٥ - ٢٩٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٩٠ - ٢٩٥	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٩٥ - ٣٠٠	٣٢١	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٨,٣٢	٣٣,٣	٣٣,٣

المصدر : حسب من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث مرأة الأسرة بالبلدية في جمهورية مصر العربية ، التاسع المجمعة للدورات الأربع ١٩٧٤-١٩٧٥-١٩٧٦-١٩٧٧ ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨ ص ١٣ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٣١٠ .
أدخلت سلماً الزيد والحسنـى ، الدليل في الدراسة باعتبارها من متغيرات الأبيان مع ملاحظة وجودها ضمن مجموعة الدعون في بحث مرأة الأسرة بالبلدية لعام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ .

جداول (۲)

متوسط نصيب الفرد من الكهيليات المتاحكة من الإلبان ومنتجاتها وبعض التغيرات المنشطة حسب بيانات المؤشرات السنوية للأسرة في ريف مصر عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥

دخل الفرد	عدد الأطفال في الأسرة	عدد الأفراد في الأسرة	دخل الأسرة جنبه	الكميات المطلوبة (كيلو جرام)				نوات الإفاق بالجيبي	أقل من ٥٠٪
				سمن بلدي	زبد	بنج أبيض	بنج حليب		
٣٦,٣٦	٨	١٦	٣٧,٦١	١٢	٤٠	٦,٩٠	٦,٦٢	٧٨	٥٠,٥
٣٨,٢١	١٤	١١	٦١,٤٨	٨٥	٣٩	٦,٥٢	٨٤	١٤,٤	٥٠,٥
٣٩,٢٥	٤٤	٢٤	٨٥,١٥	٦٦	٣١	٥,٧٢	٨٣	٢٧٣	٧٥
٤٢,٦٧	٧٦	٣٤	١٢٧,١١	٩٤	٤٤	٦,١١	٩٤	٩٨٣	-١٠٠
٤٥,١٦	١٠٧	٦١	١٧٤,٥٦	٩٢	١٠٤	٦,١٨	٣,٦١	٨٠٧	-١٥,٠
٤٩,٥٢	١٣٥	٥٢	٢٢٦,٨٤	٩٠	٨٢	٥,٨٠	٤,١١	٢٣٢	-٢٠,٠
٥٢,٢١	٦٥	٥٧	٢٧٥,٦٢	٤٢	١٣٢	٦,١٣	٦,٦٦	٧٩٤	-٢٥,٠
٥٧,٩٢	٧٣	٦٢	٣٢٤,٦١	٢٤	١٢٣	٥,٧٥	٦,٧	٢٢٦	-٣٠,٠
٥٨,٨٣	٨٧	٧٧	٣٧٣,٥٢	٥٢	١٩	١,٩٨	٢,٣٨	٢٨٣	-٣٥,٠
٦١,٧٤	٩٥	٧٥	٤٢٥,٣٣	٢١	١٢٣	١,٤٦	١,٢١	١٣٩	-٤٠,٠
٦٤,٢٨	٩٦	٧٦	٤٦١,٦٣	٥٨	١٢٣	٢,٨٤	٢,٧٣	١٩٢	-٥٠,٠
٦٧,٢٢	٩٧	٧٧	٤٧٦,٦٢	٥٦	١٢٣	٢,٦٣	٢,٦٢	١٩٧	-٦٠,٠
٦٩,١٨	٩٨	٧٨	٤٩٠,٩٤	٧	٧٣	٦,٨٩	٣,٢١	١٧٧	-٧٠,٠
٧٠,٩	٩٩,١	٩٩	٨٨٢,٥٣	٨٤	٨٤	١,٨٦	٢,٠٢	١٠٠	-٨٠,٠
٧٣,١٨	٩٢	٩٨	١٥٧,٩٤	٧٦	٧٦	١,٩٨	٢,٢٢	٢٥,٨	-١٠٠,٠
٧٦,٢٢	٩٥	٩٥	٢٣١,٦٥	٨٧	٨٧	١,٨٤	٦,٨١	٦٧	-٢٥,٠

الصلوة: حسبت من : الجهاز الملكي للتنمية المكانة والاحصاء ، بحث ميزانية الأسرة بالبلدية في جمهورية مصر العربية ، الشائع المجتمع للدورات الأربع ١٩٧٤-١٩٧٨ ، العدد ٣٣ ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

وتدل أرقام معامل الاختلاف المحسوبة على أن تباين متوسط الاستهلاك الفردي من كل من اللبن الحليب والجبن الأبيض كان أكبر في الريف عنه في الحضر ، بينما كان تباين متوسط استهلاك الفرد من كل من الجبن القرىش ، والزبد ، والسمن البلدي أكبر في الحضر عنه في الريف ، مع ملاحظة أن تباين استهلاك الفرد من الجبن القرىش هو أدنى تباين بالنسبة لكل المنتجات موضع الدراسة سواء للحضر أو للريف .

الدوال الاستهلاكية المقدرة ومدخلات معالها

تم تقدير الدوال الاستهلاكية للسلع التي تتضمنها مجموعة الألبان ، وهي اللبن الحليب ، والجبن الأبيض ، والجبن القرىش ، والزبد ، والسمن البلدي بالاعتماد على بيانات بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٧٤ / ٧٥ . وقد استخدمت ثلاثة صور لهذه الدوال ، وهى الخطية ، واللوغاريتمية ، ونصف اللوغاريتمية . وأجريت عدة محاولات فى تقدير هذه الدوال تمثل أبسطها فى استخدام الدخل الفردى كمتغير شارح للاستهلاك الفردى من هذه السلع ، واستخدم فى محاولة أخرى دخل الأسرة كمتغير شارح لمقارنة القوة التفسيرية للمتغير ، وفي محاولة ثالثة تم تقدير دوال الاستهلاك للسلع موضع الدراسة - باستثناء اللبن الحليب - باستخدام كل من الدخل الفردى وحجم الأسرة كمتغيرين مؤثرين عليه .
بالنسبة للبن الحليب أضيف فى نفس المحاولة إلى متغيرى الدخل الفردى وحجم الأسرة متغير عدد الأطفال فى الأسرة لافتراض وجود علاقة طردية بين الاستهلاك الفردى منه والمتغير والمتغير الأخير .

(أولاً) تقدير الدوال الاستهلاكية للسلع المقدرة باستخدام الدخل الفردى كمتغير مستقل :

باستعراض الدوال الاستهلاكية الداخلية المقدرة للسلع موضع الدراسة يتضح كما فى جدول (٣) ثبوت معنوية معاملات انحدارها باستثناء معاملات انحدار دوال الجبن القرىش في الريف . كما يتبيّن من نفس الجدول كبر قيم معاملات التحديد لنفس الدوال (مايin ٧٠، ٩٨ - ٠٠، ٥٤ - ٢٦) . وهذا يدل على أن النسبة الغالبة من المتغيرات في استهلاك كل من اللبن الحليب ، والجبن الأبيض ، والزبد ، والسمن البلدي تفسر بالتغييرات الحادثة في الدخل الفردى ، في حين تعتبر التغييرات في الدخل الفردى مسؤولة عن نسبة ضئيلة من التغييرات في استهلاك الجبن القرىش . وتشير ايجابية معاملات انحدار الدوال المقدرة عدا المحسوبة للجبن القرىش في الحضر إلى أن الدوال الأولى متزايدة ، ودوال الجبن القرىش متناقصة ، مما يعني أن السلعة الأخيرة تندرج تحت المجموعة التي يطلق عليها الاقتصاديون السلع الرديئة . بالإضافة إلى

الله عز وجل يحيى العروضي (بالإنجليزية: Ali Al-Hayy Al-Orwadi) هو عالم مسلم مصري، ولد في 1974 في مصر.

* محاكمات الأئمـار مـعونة عـدـ مـسـنـيـ ٥٠٠٠ـ بـاستـهـ مـحاـكـمـاتـ إـنـجـادـ دـوـلـ الـجـنـينـ الـقـرـشـ فـيـ الرـبـفـ . المصـدرـ حـسـبـ مـنـ جـلـدـ لـفـونـ (١٠٢)

ذلك فإنه يلاحظ من الدوال الخطية المقدرة أن الجزء الثابت أو المقطوع من المحور الصادي كان موجباً بالنسبة للسلع المدروسة ، عدا السمن البلدي في الحضر ، واللبن الحليب ، والجبن أبيض في الريف . وهذا يدل على أن استهلاك هذه السلع لا يبدأ إلا عند مستوى معين من الدخل ، أي لاستهلاك عند مستويات الدخول الأدنى .

ويتضح من جدول (٣) أيضاً أن المرونة الداخلية المقدرة كانت مرتفعة بالنسبة لكل من اللبن الحليب ، والجبن أبيض ، والزبد ، والسمن البلدي ، في حين كانت منخفضة جداً وحتى سالبة بالنسبة للجبن القربيش مما يؤكد ضعف تأثير الدخل الفردي على استهلاك هذه السلعة . كما يلاحظ أن الدوال اللوغاريتمية المقدرة في الحضر من الدوال نصف اللوغاريتمية ، والدوال الخطية ، بالنسبة لمعاملات المرونة الداخلية المحسوبة منها ، بينما تتفوق الدوال نصف اللوغاريتمية لنفس النطاق عن دوال كل من الصيغتين الآخرين ، على أساس قيم معاملات تحديدها . وبالنسبة للدوال المقدرة للسلع موضع الدراسة في الريف فقد أظهرت الصيغة اللوغاريتمية تفوقاً على الصيغتين الآخرين ، وبناء على ذلك يمكن القول بأن الدالة نصف اللوغاريتمية تمثل أفق الصيغة بالنسبة للسلع المدروسة في الحضر ، بينما تظهر الدالة اللوغاريتمية كأفق صيغة لنفس السلع في الريف .

وبمقارنة معاملات المرونة الداخلية المحسوبة من الدوال الاستهلاكية الأكثر توفيقاً بجدول (٣) يتبيّن أنها بلغت في الحضر لكل من اللبن الحليب ، والجبن أبيض ، والجبن القربيش ، والزبد ، والسمن البلدي ، نحو ١,١١ ، ١,٣٣ ، ٠,٣٥ - ١,٣٣ ، ١,٥٣ ، على الترتيب ، بينما كانت هذه المعاملات في الريف لنفس السلع نحو ١,٠٠ ، ٠,٩١ ، ٠,٠٥ ، ٠,٦٤ ، ٠,٧٣ ، على الترتيب . وقد يرجع ارتفاع قيم المرونات الداخلية للسلع موضع الدراسة في الحضر عنها في الريف إلى الرغبة الواضحة لدى سكان الحضر لزيادة استهلاكهم منها بزيادة مستويات دخولهم ، مما يعني أن المعدل الاستهلاكي من هذه السلع لم يصل بعد إلى حد اشباع الاحتياجات الضرورية منها في الحضر بالمقارنة لما هو سائد في الريف ، بالإضافة إلى توفر هذه السلع في الريف بأسعار مناسبة واستهلاك ابنائه لها باستجابة أقل لتغيرات دخولهم الفردية .

(ثانياً) تقدير الدوال الاستهلاكية للسلع المقدارة باستخدام دخل الأسرة كمتغير مستقل :

استهدف البحث من استخدام دخل الأسرة كمتغير شارح لاستهلاك السلع المدروسة التوصل إلى معرفة هل هذا المتغير أم الدخل الفردي أنساب لتفسير سلوك المستهلك . ويستند هذا الاعتقاد على أن دخل الأسرة عادة ما يكون تحت تصرف أحد أفرادها وهو رب

الأسرة والذى يعمل على توزيعه على بنود الإنفاق المختلفة . وباستخدام دخل الأسرة كمتغير مؤثر في الاستهلاك الفردى تكون العلاقة قد تضمنت في الواقع حجم الأسرة ، وباستعراض الدوال الاستهلاكية المقدرة والمتضمنة دخل الأسرة كمتغير مستقل يتبع كيافي جدول (٤) ثبوت معنوية معاملات انحدارها ، بأسئلة المعاملات الخاصة بدواوelin الجبن القريش في الريف . كما يلاحظ من نفس الجدول كبر قيم معاملات التحديد لنفس الدوال (٧١ - ٩٩) ، وصغرها لدواوelin الجبن القريش في الريف (٢٦ - ٣٨) ، مما يشير إلى إمكانية تفسير قدر كبير من التغيرات في استهلاك هذه السلع ماعدا الجبن القريش بالتغيير في دخل الأسرة . وتدل أيجاهية معاملات انحدار الدوال المقدرة ، عدا المحسوبة للجبن القريش في الحضر ، إلى أن الدوال الأولى متزايدة ، ودواوelin السلع الأخيرة متناقصة ، وهي نفس النتيجة التي سبق التوصل إليها باستخدام الدخل الفردى كمتغير مستقل . وبالإضافة إلى ذلك فإنه يلاحظ من الدوال الخطية المقدرة أن الجزء الثابت كان موجبا لجميع السلع موضوع الدراسة ، مما يعني أن استهلاكها لا يبدأ الا عند مستوى معين من الدخل الأسرى .

ويظهر من جدول (٤) أيضا أن معاملات مرونة دخل الأسرة كانت كبيرة لأربع سلع ، وهى : اللبن الحليب ، والجبن الأبيض ، والزبد ، والسمن البلدى ، بينما كانت هذه المعاملات منخفضة للجبن القريش ، مما يؤكّد ضعف تأثير دخل الأسرة على استهلاك هذه السلعة . كما يتضح تفوق الدالة اللوغاريتمية على الدالتين الخطية ونصف اللوغاريتمية بالنسبة لكل من اللبن الحليب والجبن القريش في الحضر ، والزبد والجبن القريش في الريف ، بينما تفضل الدالة نصف اللوغاريتمية الدالتين الآخرين بالنسبة للبن الحليب ، والسمن البلدى في الريف ، وتبدو الدالة الخطية كأفضل دالة مقدرة بالنسبة للزبد والسمن البلدى في الحضر والجبن الأبيض في الحضر والريف .

وبمقارنة معاملات مرونة دخل الأسرة المحسوبة من الدوال الاستهلاكية الأكثر توفيقاً بجدول (٤) يتبع أنها بلغت في الحضر لكل من اللبن الحليب ، والجبن الأبيض ، والجبن القريش ، والزبد ، والسمن البلدى ، نحو ٨١ ، ٨٢ ، ٢٤ ، ٨٠ ، ٨٠ ، ٩٧ ، على الترتيب ، بينما كانت هذه المعاملات في الريف لنفس السلع نحو ٥٢ ، ١ ، ١٣ ، ٦١ ، ١٣ ، ١٠٠ ، على الترتيب . وإذا كانت النتيجة تختلف عما سبق التوصل إليه من الدوال الاستهلاكية المقدرة باستخدام الدخل الفردى كمتغير مستقل ، إلا أنها تتفق مع حقيقة أن زيادة دخل الأسرة في الريف مع كبر حجمها يتبع عنه متوسط دخل فردى أقل كثيراً من الدخل الفردى الناتج عن نفس مستوى دخل الأسرة في الحضر ، مما

جدول (٤)

• معاشرات الانحدار معنوية عند مستوى ٥٠٪ ياستهانة معاشرات انحدار موال الجين الترش في الرض - المصدر حيث تبلج بذيلين (١، ٢)

يعنى أن دخل الأسرة يشجع الأسر بالريف على زيادة استهلاكهم من السلع موضع الدراسة ، يعكس الحال في الحضر فإن استجابة سكانه لتغير استهلاكهم من نفس السلع بتغير دخولهم الأسرية تكون أقل .

(ثالثا) تغير الدوال الاستهلاكية للسلع المختارة باستخدام الدخل الفردي وحجم الأسرة كمتغيرين مستقلين :

حاول البحث في الجزء السابق تقدير الدالة الاستهلاكية باستخدام كل من الدخل الفردي ودخل الأسرة منفصلين كعاملين محددين للاستهلاك من السلع موضع الدراسة في كل من الحضر والريف . واستكملاً للبحث فإن إدخال متغير حجم الأسرة صراحة في العلاقة سيؤدي حسب الافتراض النظري إلى توفيق أفضل للدالة الاستهلاكية . وقد تم تقدير حجم الأسرة بقسمة عدد الأفراد على عدد الأسر في كل فئة دخلية . ويعتبر هذا التقياس لحجم الأسرة مقاييساً خاماً إلا أنه اختياره باعتباره أفضل ما يمكن الحصول عليه في ظل قصور بيانات بحث ميزانية الأسرة التي يعتمد عليها هذا البحث . ويجب التنويه إلى أن ضعف العلاقة بين الدخل الفردي وحجم الأسرة كان المبرر لفضيل استخدام الدخل الفردي مع حجم الأسرة كمتغيرين مستقلين في الدالة الاستهلاكية . وبالنسبة لسلعة اللبن الحليب فقد أجريت محاولات أخرى لتوفيق دالة استهلاكية خطية لها يادخال عدد الأطفال في الأسرة كمتغير ثالث بالإضافة إلى متغيري الدخل الفردي وحجم الأسرة .

ويتبين من جدول (٥) أن معاملات مرونة الدخل الفردي المقدرة كانت كبيرة لكل من الجبن الأبيض في الحضر والريف ، والزبد والسمن البلدي في الحضر ، بينما كانت هذه المعاملات منخفضة للجبن القربيش في الحضر والريف ، والزبد والسمن البلدي في الريف مما يدل على ضعف تأثير هذا التغير على استهلاك السلع الأخيرة . كما يتبيّن أن معاملات مرونة حجم الأسرة كانت كبيرة لكل من اللبن الحليب ، والزبد ، والسمن البلدي ، في الحضر والريف ، في حين تقلّ قيم هذه المعاملات لكل من الجبن الأبيض ، والجبن القربيش في الحضر والريف . ويظهر تفوق الدالة اللوغاريتمية على الدالتين الخطية ونصف اللوغاريتمية بالنسبة لكل من اللبن الحليب والزبد والسمن البلدي في الحضر والريف ، بينما تفضل الدالة نصف اللوغاريتمية على الدالتين الآخرين بالنسبة للجبن الأبيض والجبن القربيش في نفس النطاقين .

ويمقارنة معاملات مرونة كل من الدخل الفردي وحجم الأسرة والمحسوبة من الدوال الاستهلاكية الأكثر توفيقاً بجدول (٥) يتبيّن أن معاملات مرونة الدخل الفردي لكل من

جدول (٥)

العمال والمدربات المقدمة للدول الاستهلاكية للبلدان وسبلها (باستخدام الدخل الفردي وتحريم الآراء كعاملين مستقلين) في حظر ورفض مصر ١٩٧٤ / ٥٧٠

* مصادر الانحدار معنوية عند مستوى ٥٪ المصوّر حسبت من جدولين (١، ٢)

اللبن الحليب ، والجبن الأبيض ، والجبن القريش ، والزبد ، والسمن بلغت نحو ٦٥٪ ، ١٥٪ ، ٢٠٪ ، ٤٩٪ ، ٥٥٪ ، ١٥٪ ، ١٦٪ ، ٣٣٪ ، ١٤٪ في الريف على الترتيب ، بينما بلغت معاملات مرونة حجم الأسرة لنفس السلع نحو ٢٠٪ ، ٣٧٪ ، ٣٤٪ ، ٤٨٪ ، ١٠٪ ، ١٠٪ ، ٠٧٪ ، ٣٠٪ ، ٠٧٪ في الحضر ، ونحو ٣٧٪ ، ١٣٪ ، ٤٨٪ ، ١٠٪ ، ١٠٪ ، ٠٧٪ ، ٢٢٪ ، ٠٠٪ في الريف على الترتيب ، وهذا يعني أن الدخل الفردي ظهر تأثيره بشكل أوضح في استهلاك الجبن البيضاء في الحضر والريف والزبد والسمن في الحضر ، في حين كان تأثير حجم الأسرة أكبر على استهلاك اللبن الحليب والزبد والسمن في الحضر والريف .

وفي محاولة توفيق دالة استهلاكية خطية للبن الحليب بإدخال عدد الأطفال في الأسرة مع الدخل الفردي وحجم الأسرة فقد اتضح كما في جدول (٦) أن معامل مرونة الدخل

جدول (٦)

المعامل والمعاملات المقدرة للدالة الاستهلاكية الخطية للبن الحليب
(باستخدام الدخل الفردي وحجم الأسرة وعدد الأطفال فيها) في حضر وريف مصر
وفقاً لبيانات بحث ميزانية الأسرة عام ١٩٧٤ / ٧٥ *

الريف	الحضر	المعامل والمعاملات
٥,٥٩٥٢-	٨,٩٧٨٢	الحد الثابت
٠,٠٠٥٣	٠,٠٣٤٠	معامل الدخل الفردي
(٥٨٢,٥٦)	(١٠٩,٧٦)	(ت)
٤,٦٢٤٦	٨,٣١١٤	معامل حجم الأسرة
(٦,١٠)	(٦,٦٤)	(ت)
٩,٩٧٩٣-	١٩,٩٨١-	معامل عدد الأطفال في الأسرة
(١,٤٩)	(٠,٨٣)	(ت)
٠,٣٠١	٠,٢٢٢	مرونة الدخل الفردي
٢,٧٥٢	٢,٣٠٥	مرونة حجم الأسرة
١,٤٥١-	٠,٩٩١-	مرونة عدد الأطفال في الأسرة

المصدر : حسبت من جداولين (١ ، ٢)

الفردي بلغت نحو ٢٢٢,٠٠ في الحضر ، ونحو ٣٠,٠٠ في الريف ، بينما كانت مرونة حجم الأسرة نحو ٢,٣٥٥ في الحضر ، ونحو ٢,٧٥ في الريف . وبلغت مرونة عدد الأطفال في الأسرة نحو ٩٩١,٠٠ في الحضر ، ونحو ١,٤٥١ في الريف ، وهذا يعني أن زيادة الدخل الفردي بنسبة ١٠ % قد تؤدي إلى زيادة استهلاك هذه السلعة بنحو ٢,٢٢ % في الحضر ، وبنحو ٣,٠١ % في الريف ، بينما زيادة ١٠ % في حجم الأسرة قد تصاحبها زيادة في استهلاك نفس السلعة بنحو ٢٣,٠٥ % في الحضر ، وبنحو ٢٧,٥٢ في الريف . وبالنسبة لعدد الأطفال في الأسرة فإن مرونة هذا التغير تدل على أن زيادة عدد أطفال الأسرة ب طفل جديد (أي زيادة نسبتها ١٠٠ %) قد يترتب عليها نقص في استهلاك الفرد من اللبن واللبن (أي تحقيق وفورات اقتصادية للسلعة) بنحو ٩٩,١ % في الحضر ، وبنحو ١٤٥,١ % في الريف .

ونخلص مما سبق إلا أن حجم الأسرة يمثل أهم متغير شارح لاستهلاك سلعة اللبن واللبن سواء في الحضر أو الريف ، ويليه في الأهمية متغير الدخل الفردي . أما عدد الأطفال في الأسرة فإن التحليل أثبت عكس الافتراض المتوقع من هذا التغير ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن ربة الأسرة سواء في حضر أو ريف مصر - نتيجة لانخفاض مستواها الثقافي وعدم وعيها الكامل بالأهمية الغذائية للسلع المختلفة - لاتقرر مشترياتها من اللبن واللبن على أساس عدد الأطفال في أسرتها ، بل تحدد ذلك في الواقع وفقاً لحجم الأسرة ودخلها .

• الملخص •

استهدف البحث دراسة أثر كل من الدخل وحجم الأسرة على الاستهلاك الفردي من مجموعة منتجات الألبان ، وهي : اللبن واللبن الأبيض ، والجبن القريش ، والزبد ، والسمن البلدي . واعتمد البحث على بيانات بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٧٤ / ٧٥ . واتضح من الدراسة تزايد استهلاك الفرد من كل من السلع موضوع الدراسة طردياً بزيادة دخل الأسرة في الحضر والريف ، ومع ملاحظة كبر معدل الزيادة في هذا الاستهلاك في الحضر عن في الريف . وتبيّن من أرقام معامل الاختلاف المحسوبة أن تباين متوسط الاستهلاك الفردي من كل من اللبن واللبن الأبيض كان أكبر في الريف عنه في الحضر ، بينما كان تباين متوسط استهلاك الفرد من كل من الجبن القريش ، والزبد ، والسمن ، أكبر في الحضر عنه في الريف .

وباستخدام الدخل الفردي كمتغير مستقل في الدالة الاستهلاكية لكل من السلع المدروسة أمكن التوصل إلى أن السلع الغالبة من التغيرات في استهلاك اللبن الحليب ، والجبن الأبيض ، والزبد ، والسمن تفسر بالتغييرات في الدخل الفردي ، في حين يعتبر هذا المتغير مسؤولاً عن نسبة ضئيلة فقط من التغيرات في استهلاك الجبن القريش ، واتضح أيضاً ارتفاع المرونة الداخلية لكل من اللبن الحليب ، والجبن الأبيض ، والزبد ، والسمن ، وانخفاضها للجبن القريش مما يؤكد ضعف تأثير الدخل الفردي على استهلاك السلعة الأخيرة . وباستخدام دخل الأسرة بدلاً من الدخل الفردي كمتغير مستقل في الدالة الاستهلاكية لنفس السلع أشارت النتائج المتحصل عليها إلى إمكانية تفسير قدر كبير من التغيرات في استهلاك هذه السلع ، باستثناء الجبن القريش ، بالتغير في دخل الأسرة ، كما لوحظ كبر معاملات مرونة دخل الأسرة لنفس السلع ، وعند استخدام الدخل الفردي وحجم الأسرة كمتغيرين مستقلين في الدالة الاستهلاكية لكل من السلع موضع الدراسة اتضحت أن معاملات مرونة الدخل الفردي لكل من الجبن الأبيض في الحضر والريف ، والزبد ، والسمن في الحضر كانت كبيرة ، بينما كانت هذه المعاملات منخفضة للجبن القريش في الحضر والريف ، مما يدل على ضعف تأثير هذا المتغير على استهلاك السلع الأخيرة . وبالنسبة لمعاملات مرونة حجم الأسرة فقد تبين كبرها للبن الحليب والزبد والسمن في الريف ، وصغرها للجبن الأبيض والجبن القريش في الحضر والريف . واتضح أيضاً كبر تأثير الدخل الفردي على استهلاك الجبن الأبيض في الحضر والريف ، والزبد والسمن في الحضر ، في حين لوحظ كبر تأثير حجم الأسرة على استهلاك اللبن الحليب والزبد والسمن في الحضر .

• المراجع •

- (١) جمعة ، م . ز . ، م . ا . مصيلحي (١٩٨٣) أثر حجم الأسرة والدخل على أنماط الإنفاق الغذائي في الريف والحضر المصري . المؤتمر الدولي الثامن للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، ٢٦ - ٣١ مارس ١٩٨٣ ، جامعة عين شمس ، المجلد ٥ ، ص ١٧٩ - ٢٠٦ .
- (٢) جمعة ، م . ز . ، م . ا . مصيلحي (١٩٨٣ ب) الاختلافات الحضرية والإقليمية في استهلاك الأغذية بمصر . المؤتمر الدولي الثامن للإحصاء والحسابات

- العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، ٢٦ - ٣١ مارس ١٩٨٣ ، جامعة عين شمس ، المجلد ٥ ، ص ١٥١ - ١٧٨ .
- (٣) حجازى ، ح . م . ، وآخرون (١٩٨٣) دراسة قياسية لبعض العوامل المؤثرة على استهلاك اللحوم زالبيان في ريف وحضر محافظة الدقهلية . مؤتمر تنظيم وإدارة قطاع الزراعة في مصر ، ١٥ مايو ١٩٨٣ ، جامعة المنوفية .
- (٤) عبده ، ض . ك . (١٩٨١) وفورات السعة في الإنفاق العائلي على الغذاء في جمهورية مصر العربية . نشرة البحوث الزراعية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨١ ، ص ٣٩٤ .
- (٥) عوض ، ع . ي . ، وآخرون (١٩٨٣) الطاقة الانتاجية والاستهلاكية الراهنة والمستقبلية لللحوم الحمراء وبدائلها بمحافظة المنوفية . مؤتمر تنظيم وإدارة قطاع الزراعة في مصر ، ١٥ مايو ١٩٨٣ ، جامعة المنوفية .
- (٦) ناصر ، عبد الهادي ، وآخرون (١٩٨٣) مشكلة استهلاك الغذاء في مصر . مؤتمر تنظيم وإدارة قطاع الزراعة في مصر ، ١٥ مايو ١٩٨٣ ، جامعة المنوفية .
- (٧) يس ، ص . س . (١٩٨١) دراسة ايكonomترية لدوال استهلاك اللحوم الداجنية في جمهورية مصر العربية . مجلة حلوليات اللحوم الزراعية ، كلية الزراعة بممشهر ، جامعة الزقازيق (فرع بنها) ، العدد ١٥ ، ١٩٨١ ، ص ٢٥ - ٤٠ .
8. Friedman, M. 1957. A theory of the consumption function. Princeton Univ. Press.
9. Paris, S.J. and H.S. Houthakker. 1971. The analysis of family budgets, 2nd ed. Cambridge Univ. Press, Cambridge.
10. Stone, J.R. 1953. The measurement of consumers expenditure and behaviour in the United Kingdom, 1820-1938, vol. I. Cambridge Univ. Press, Combridge.
11. Sydenstricker, E. and W.I. King. 1921. The measurement of the relative economic status of families. J. Amer. Statis. Assoc., 17.

